التصور يقوم مقامه على تغير التصور بدون المعرف وان كان مركبا مجموعه فرد
المفرد والقضايا مركبة حقيقة ليست في تاويل المفرد وكان المفرد مقدم على
المركب فكذا الحد في قوة المفرد ولم يذكر الناظم المعرف حدا ولا رسما وعبر عنه
في الشمسية بقوله المعرف للشيء هو الذي يلزم من تصوره تصوره او امتيازه
عن غيره واو فيه للتقسيم لا للترديد فالاول الحد التام والثاني واعترض غيره صح
عليه بفساد الطرد لصدقه على المتضايفين كالابوة والبنوة فان تصور احدهما
مستلزم تصور الآخر مع انه ليس احدهما معرفا للآخر واجيب عنه بانه
يخرج المتضايفين بمراعات الحيثية في التعريف فيكون المعنى ما يلزم من
تصوره تصوره من حيث ان الاول تصور فيكون التصور الاول سببا في الثاني
والمتضايفين لا سببية فيهما بل يتصوران معا ومنهم من عدل عن التعبير
باللزوم الى التعبير بالسبب فقال المعرف للشيء ما تكون معرفته سببا لمعرفة
ذا الشيء عند حمله عليه فيخرج المتضايفان لانه اذ ليس تصور احدهما سببا
في تصور الآخر والمراد بمعرفة تصور الشيء بالكنه او تمييزه عن كل ما سواه
وذلك كالحيوان الناطق فان تصوره يوجب تصور ماهية الانسان بالكنه
عند حمله عليه كان يقال هذا الانسان هو الحيوان الناطق وكالضاحك
فان تصوره محمولا على الانسان يوجب تمييز الانسان عن جميع ما سواه لكون الضاحك
خاصة له وتقييد السببية بحمله على المعرف بالفتح كما ذكرنا لا بد منه لان
في تصور الحيوان الناطق تحصل انه هو ماهية الانسان فلا يعرف الا بحمله
عليه فقال المحشي انما يكون الشيء معرفا اذا اعتبرت نسبته الى المطلوب
تعريفه مثلا الجسم النامي ان اعتبرت نسبته الى الانسان فقد افاد امتيازه
عن كل ما عداه ولا نسلم انه معرف له ان قلت فلا يكفي ان التعريف المذكور
غيرها مع خروج نحو الحيوان الناطق منه اذا كان غير محمول على الانسان
لانا نقول انه حينئذ لا يصدق عليه اسم المعرف لفقد شرطه منه وهو الحمل

فان قلت هل يلزم في حمل الحد على المحدود الحكم على الشيء قبل تصوره قلت
لا يلزم لان فيه الحكم قبل التصور للغير وهو لا يضر وتوضيحه من التعريف المذكور
احدها ان المعرف للماهية لا بد ان يكون غيرها لان معرفته سبب لمعرفتها
والسبب غير المسبب ووجه المغايرة في الحد التام انه دال على الماهية تفصيلا
والمحدود دال على الماهية اجمالا فالاختلاف انما هو باعتبار الاجمال والتفصيل
كاف في المغايرة واما الحد الناقص والرسم مختلفان في وجه المغايرة بينهما وبين
الماهية واضح فالتعريف والمعرف معا يتحدان في المقصود فهما يختلفان تارة
بالعموم وتارة بالاجمال والتفصيل فان قلت ما وجه المغايرة في تعريف احد
المترادفين بالآخر كتعريف الانسان بالبشر اذ كان اسم البشر اشهر منه
قلت بان انه يرجع الى التعريف بالخاصة اذ هو المسمى بالبشر وكونه مسمى
بالبشر مغاير لمفهومه الثاني لا بد ايضا ان تكون معرفة المعرف بالكسر سابقة
على معرفة الماهية لوجوب تقدم السبب على مسببه ومعناه انه يجب ان
تكون اجزاء التعريف متصورة عند المعرف له قبل التعريف بها فلا يصح
التعريف بمجهول لامتناع التوصل بمجهول الى مجهول الا اذا ذكر تعريف
المجهول معه كان كما يقال في تعريف الانسان لمن يجهله ويجهل الحيوان
الانسان هو الحيوان الناطق والحيوان هو الجسم النامي الحساس ويمتنع
الشرط فيمتنع تعريف الشيء بما تتوقف معرفته على معرفة ذلك الشيء
كالمتضايفين كالابوة والبنوة لانه لا يعرف احدهما قبل الآخر بل يعرفان معا
الثالث انه لا بد ان يكون المعرف بالكسر اجلى عند السامع من المعرف بالفتح
اي اظهر منه واوضح فلا يعرف الشيء بما يساويه في الخفاء كتعريف الزوج
بما ليس بفرد والفرد بما ليس بزوج بالنسبة لمن استويا عنده واما من عرف
ان الزوج هو العدد المنقسم الى متساويين فيصح ان يعرف له الفرد بما
ليس بزوج ولا بما هو اخفى منه كتعريف النار بانها جسم كالنفس فان النفس

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1